

واقع البحث العلمي في تونس ورهاناته (2015–2025).

دكتوراه العلوم الإنسانية والاجتماعية أنموذجا

The State of Scientific Research in Tunisia and Its Challenges
(2015–2025). The Human and Social Sciences Doctorate as a case study.

آمال ميساوي*

¹ جامعة تونس: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية (تونس)، amelmisaoui50@gmail.com

تاريخ القبول: 2026/04/30

تاريخ الإرسال: 2026/01/28

ملخص:

إنَّ عدم إدراكنا لمركزية دور المعرفة في بناء قوَّة الدولة وسلطة المجتمع، جعل منّا مجتمعاتٍ على هامش التغيرات. بل إنَّ حركية التطوُّر المُتسارعة، أصبحت مَجْلِبَةً لِلضَّرَر على الأفراد، لأنّها لم تكنْ نَابِعَةً من الاحتياجات الحقيقية لمجتمعاتنا. كما أنَّ تكلفة مَجَارَاتِ نسق التحوُّل، باهظةٌ جدًا على المستوى الثقافي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وتُعتبر منظومة التعليم العالي والبحث العلمي الحلقة الأساسية التي يُفترض فيها الاشتغال الدائم على تحديث أدوارها، في تلاؤم مع التحوُّلات التكنولوجية والمعرفية ومع مُتطلَّبات سوق العمل المتجددة.

نعتمد في تحليلنا على قراءة لمشروع إصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في تونس 2015-2025 مع تقديم نتائج استبيان موجه لعينة من حملة شهادة الدكتوراه في مختلف تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس. وقد تمَّ التوصل إلى نتيجة تُفيد هذَر الموارد البشرية، ويرتبط ذلك بعدم المراهنة على مشاريع الدكتوراه وعدم اعتبارها مُنجَزًا مجتمعيًا يستحق الاستثمار وتوفير الدعم اللازم لإنجازه.

كلمات مفتاحية: الموارد البشرية؛ الهذَر؛ البحث العلمي؛ الإنسانيَّات الرقمية.

Abstract

Our failure to recognize the centrality of the role of knowledge in building the power of the state and the authority of society has made us societies on the margins of cultural and social change. Indeed, the movement of accelerated evolution has become a cause of harm to individuals because it did not stem from the real needs of our societies. In addition, the cost of keeping up with the pace of change is very high at the cultural, economic, social, and political levels. The higher education and scientific research system considered the essential link that is supposed to work continuously on updating its roles, in line with technological and cognitive transformations and the ever-evolving demands of the labor market.

Our analysis, rely on a review of the Higher Education and Scientific Research Reform Project in Tunisia (2015–2025), along with the results of a questionnaire directed at a sample of PhD holders in the humanities and social sciences in Tunisia. The results indicate a waste of human resources, linked to the lack of investment in doctoral projects and the failure to consider them a societal achievement worthy of investment and the necessary support for their completion.

Keywords: Human Resources; wastage; Scientific Research; Digital Humanities.

1. مقدمة

تُشير العديد من الدّراسات، إلى ثقل الرّهانات حول التّعليم، بشكل عام، والتّعليم العالي بشكل خاص. ذلك أنّ قوّة المجتمع والدّولة، تعتمد على الأداء الجيّد لهذا النظام التعليمي، ومدى كفاءته في التّلاؤم مع المجال الاجتماعيّ والسياسيّ والاقتصاديّ. (Enseignement supérieur et nouvelle gouvernance au Maghreb. Interstices, 2013, p. 11) المحوريّة من أجل إحداث التّغييرات المنشودة وتحقيق الاستدامة التّنمويّة ورفاه المجتمع.

فمؤسّسة الجامعة اليوم هي مركز المجتمع، وليس هذا مبالغة في القول، فالتكوين والبحث العلمي هو المحرك للنّمواقتصاديّ ولتقدّم المجتمعات. خاصّة، في القرن الواحد والعشرين المتّسم بالمعرفة والتكنولوجيا والتّجديد. كما أنّ الشّهادة، وبالرّغم من خيبات الأمل، لا تزال تمثّل المصعد الاجتماعيّ بامتياز بالنّسبة للتّونسيّين. وتبرز الأهميّة المحوريّة للجامعة في المجتمع، من خلال، النّموا المذهل لأعداد المسجّلين بالجامعات في كلّ بلدان العالم، وفي تونس أيضاً، حيث تنامى عدد الطّلاب بشكل كبير على مدار أربعين عاماً ليمرّ من (13000) سنة 1975-76 إلى حوالي (350.000) سنة 2011. (Riadh, 2016)

نجحت تونس، على غرار بقيّة الدول العربيّة، في نشر التعليم. تُدلّل على ذلك الأعداد المتزايدة لمؤسّسات التعليم العالي وتوسّع انتشارها جغرافياً والتّحسّن الملحوظ في نسب الالتحاق من الجنسين. وعلى الرّغم من أهميّة هذا الإنجاز، خلال العقود الأخيرة، إلّا أنّه نجاح مُتمركز بشكل أساسيّ على الجانب الكميّ للتّعليم العالي، دون اهتمام بيّن بالمستوى الكيفيّ. حيث نسجّل سنويّاً تخرّج أفواج جديدة من حاملي شهادات التعليم العالي، دون استراتيجيّات واضحة وذات فاعليّة لإدماجهم في الدورة الاقتصادية والتّنموية للبلاد. فعلى سبيل المثال، بلغ عدد خريجي التّعليم العالي العموميين موقّ السنة الجامعيّة 2022-2023، 55670 خريجاً من بينهم 38948 إناث و1584 حامل لشهادة دكتوراه.

في المقابل، تفيد المعطيات التي قدّمها المعهد الوطني للإحصاء ان نسبة البطالة من بين حاملي الشهادات العليا خلال الثّلاث الثاني لسنة 2023، بلغت (45.9%) من بينهم (31.0%) إناث، وهذه الاحصائيات تعكس التّراجع الكبير في قدرة الشّهادة الجامعية على تحقيق الاندماج المهنيّ وضمان الاستقرار الاجتماعيّ والاقتصاديّ للفرد والمجموعة، وتضعنا أيضاً في مواجهة إشكالية التباين الحادّ بين كثافة الاستثمار في التعليم والمراهنة تحديداً على التعليم العالي وبين الارتفاع المتواصل لمعدّلات البطالة خصوصاً بالنّسبة إلى اختصاصات العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، وذلك بالرّغم من الحاجة المجتمعية المتزايدة للعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة لفهم وتفكيك العديد من

الظواهر الاجتماعية المستجدة والوقاية من المخاطر التي قد تهدد البنى الأساسية للمجتمع في إطار سياقات عالمية ومحلية اتّسمت بسرعة التغيّر وارتفاع نسق التحديات التنموية.

في هذا السياق، سعت تونس، على غرار العديد من الدول العربية، إلى امتلاك الوسائط التقنية والتكنولوجية والمعلوماتية، لكن، دون استثمار حقيقي في انتاجها. فالتحدي يكمن في القدرة على الانتقال من مرحلة استهلاك المعلومات إلى انتاج المعرفة ومواءمتها مع خصائص المجتمع واحتياجاته الفعلية، الواقعية، والاستجابة، أيضاً، "للمتطلبات المعرفية الجديدة، انسجاماً مع التطورات التكنولوجية والمهنية والاقتصادية من جهة، وليكون للجامعات في مجتمعاتنا، من جهة أخرى، دور في حفظ أصالة ثقافتها وتعزيزها وصون هويتها العربية." (علي، بيار، ونورما غمراوي، 2011، صفحة 241) بمعنى، بناء علاقة وثيقة بين التعليم واحتياجات الأفراد ومقتضيات مجتمع المعرفة ومتطلبات سوق الاقتصاد والعمل، في آنٍ معاً.

يمكن القول، بأنّ راهن التعليم العالي في تونس يعكس إلى حدّ بعيد، تراجع القيمة التبادلية لمخرجاته من الشهادات الجامعية ومن البحوث والدراسات العلمية، أمام استحقاقات الاندماج الاجتماعي والثقافي والتنموي. وهذا ما يضع سياسات التعليم والبحث العلمي في مواجهة مجموعة من الرهانات لعلّ أوكدها "إعادة هيكلة إدارة التعليم العالي، وإعادة هيكلة البرامج الأكاديمية، وإعادة هيكلة العملية التعليمية" يَرمّتها. (حيدر، 2015، صفحة 101)

ما تقدّم من قول، يُحيلنا على فرضية محورية مَفادُها أنّ عدم قدرة المنظومة الجامعية عن تقديم الدعم الكافي للاستثمار في البحث العلمي، هو أحدُ أَوْجِه أزمّتها. وهشاشة حوكمة مواردها، وإعادة إنتاج آليات عجزها، هو الوجه الآخر لأزمّتها.

2. أهداف الدّراسة وتقنيّاتها:

يهدف موضوع بحثنا، إلى إبراز تحديات التّهوض بالبحث العلمي، وإمكانات تجاوز نقائص حوكمة وإدارة منظومة التعليم الجامعي في تونس، وكسب رهانات الرّقمنة. مع تبيّن أدوار الباحثين، حاملي شهادة الدكتوراه في مختلف مجالات العلوم الانسانية والاجتماعية، والموارد المتوفرة لهم والمساعدة على بناء مسارات بحث مُفضية إلى إنتاج مُنجز بحثي، تقتضي الاستفادة من نتائجه، تحوّل الباحث على قدرٍ من المهارات تُسمح بتجاوز الصعوبات وتحويلها إلى دوافع للنجاح والمشاركة المجتمعية الفاعلة.

تشمل عيّنة الدّراسة حاملي شهادة الدكتوراه في مختلف تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس. وتعتمد الدّراسة على الملاحظة المباشرة وعلى المقابلة والاستماع لتجارب

البحث الميداني كما عاشها او كان شاهدا عليها باحثون في تونس. ويعود اختيارنا لمجتمع البحث الى أهمية شهادة الدكتوراه باعتبارها أعلى مرحلة في مسار التكوين العلمي، إضافة إلى ما يستوجبه تحصيلها من دقة وطرافة ودرجة عالية من الصرامة العلمية، لتشخيص ودراسة مختلف الظواهر الاجتماعية ومعالجة مجموع الإشكالات المتصلة بها.

واستنادا الى القراءة الاستكشافية لمجتمع الدراسة ومُفرداته، فإنّ المقاربة السوسيولوجية للإشكالية التي نطرحها، تستدعي ممّا قراءة شاملة تعتمد على طرق بحث كميّة وكميّة. وقد توّسلنا، للغرض، أساسا تقنية الاستبيان كأداة لجمع البيانات الميدانية، من خلال عيّنة عشوائية شملت (192) مبحوثا من حاملي شهادة الدكتوراه، مُوزعين على اختصاصات العلوم الإنسانية والاجتماعية. وقد تمّ استخدام تطبيق Google Forms لتمير الاستبانة الإلكترونية، إلى جانب توزيعها في صيغتها الورقية. هذا، إلى جانب تقديم قراءة مُوجزة لمشروع إصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في تونس 2015-2025، المبحث المتصل بتطوير تكوين طلبة الدكتوراه وتطوير ثقافة المبادرة.

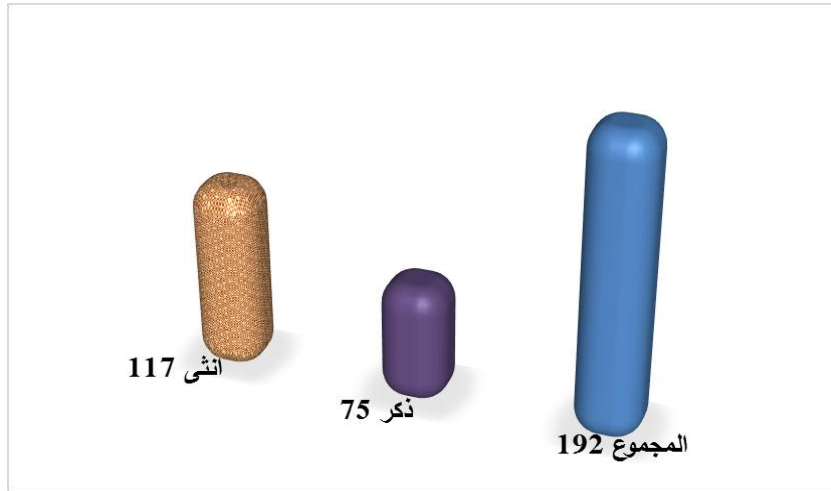
3. عيّنة الدراسة

نتبين من خلال النشريات الإحصائية التي تقدّمها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تطوّر مجموع خريجي الدكتوراه بالجامعات العمومية التونسية، والذي مرّ من (792) خريج للسنة الجامعية 2009/2010 إلى (1584) خريج للسنة الجامعية 2023/2022 مع تسجيل تراجع في عدد خريجي الدكتوراه إل حدود (1411) خريج خلال السنة الجامعية 2024/2023.

على مستوى النوع الاجتماعي نسجّل تطوّرًا ملحوظًا لنسب الخريجين من الإناث، والتي ارتفعت من (46.1%) خلال السّنة الجامعية 2010/2009 إلى (61.8%) للسنة الجامعية 2023/2022 و(62.7%) للسنة الجامعية 2024/2023.

امتدّت الفترة الزمنية لإنجاز الدراسة الميدانية الكميّة، التي اعتمدنا فيها الاستبيان كتقنية أساسية لجمع المعطيات، من تاريخ 11 جانفي 2022 إلى 10 سبتمبر 2024. وشملت عيّنة من حاملي شهادة الدكتوراه في تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية، وعكست الدراسة الميدانية التي قمنا بإنجازها، التفوّق العدديّ للإناث مقارنة بالذكور. حيث توزّعت عيّنة الدراسة، حسب الجنس، على (117) أنثى، مُقابل (75) من الذكور.

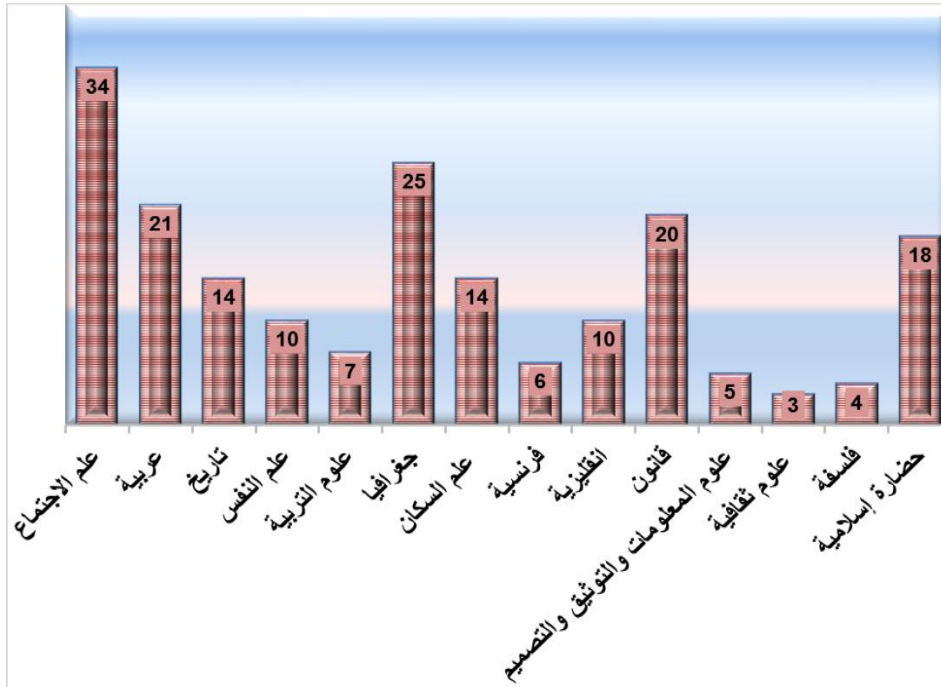
رسم عدد (1): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس



المصدر: الدراسة الميدانية.

وحسب الاختصاص، تتوزع عينة الدراسة كما هو مبين بالرسم الموالي، عدد (2):

رسم عدد (2): توزيع العينة حسب الاختصاص



المصدر: الدراسة الميدانية.

4-فجوة المرور إلى التفعيل والتطبيق: هذر"الجُهد"، "الوقت" والنّتيجة مُخرجات ضئيلة المردودية

يُهدر وقت طويل في "الحديث" دون مرور عمليّ سريع للتطبيق. نتحدّث عمّا يتوجّب فعله وعن استراتيجيات مناسبة وأخرى أنسب لابدّ من تطبيقها، وعن آليات يُفترض بتفعيلها نهضة منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، واستجابتها العمليّة لحاجيات السوق. في تلاءم مع متطلبات الاقتصاد المحليّ والعالمي، وخاصّة رفع تحديّ الرقمنة وما تطرحه من رهانات، دون النّجاح في كسبها لا يمكن بأيّ حال مواكبة الخطى السريعة التي بلغها هذا المجال. والذي لا يزال يصعد التطوّر والتغيّر بقفزات عالية جدّا تعجز أمامها إمكانيّات الدول النّامية، اللّوجستية والتقنيّة، ولكن، والأهم من كل ذلك، السياق الذي تعيشه منظومة التعليم العالي والمتّسم بشدّة ضعف الاستثمار في البحث العلمي في مختلف الميادين ومن طرف كلّ الفاعلين في هذا الشأن؛ المؤسّسات العموميّة، القطاع الخاص، مكّونات المجتمع المدني وتحديدًا منها الجمعيات والمنظّمات الناشطة في مجال الدراسات والبحوث العلميّة.

نُحاولُ فيما يلي، تقديم قراءة مُوجزة، لعددٍ من النّقاط الواردة بمشروع إصلاح منظومة التّعليم العالي والبحث العلميّ في تونس 2015-2025، والصادر بتاريخ 23 أفريل 2015. والغرض من هذه القراءة، مقارنة ما تمّ تشخيصه مع واقع الحال اليوم.

النقطة الأولى: في علاقة بتثمين شهادات الماجستير والدكتوراه على مستوى سوق الشغل.

أوردت وزارة التعليم العالي في تقريرها المتعلّق بمشروع إصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في تونس 2015-2025، أنّ الحلّ يكمن في وجوب "العمل من جهة أولى على انجاز قاعدة بيانات الأطروحات وشهادات الماجستير المستجيبة لاحتياجات المحيط الاقتصادي والاجتماعي، والحرص، من جهة ثانية، على مراجعة القوانين الأساسية للوظيفة العمومية والاتفاقيات الإطارية في القطاع الخاص لاستيعاب حاملي شهادات الماجستير والدكتوراه." (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، 2015، صفحة 22)

نستنتج بعد مرور عشريّة كاملة، أو على وشك، أنّ ما جاء في مشروع وزارة التعليم العالي، من مقترحات حلول، قد تمّ ركنها وتناسيها. بالرغم من الأهميّة القصوى والحاجة الأكيدة لتركيز قواعد للبيانات، يمكن من خلالها، معرفة معلومات الباحثين وخاصة حاملي شهادة الدكتوراه ومتابعة مساراتهم العلميّة والمهنيّة، وضبط السياسات الاقتصادية والاجتماعيّة بالكيفيّة التي تسمح بإدماجهم وتضمن الاستفادة من مخرجات منظومة التعليم والبحث العلمي وتحول دون هذر الدولة لكفاءاتها من الموارد البشريّة ذات القدرات العالية.

مَا يُؤكِّد عجز وزارة التعليم العالي، والهياكل التابعة لها، عن تفعيل ما جاء به مشروعها الإصلاحية خلال نحو عشرية بالتّمام، هو البلاغ الصادر بتاريخ 19 سبتمبر 2024 والذي تضمّن إعلان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عن إنشاء منصة رقمية "منصّتي" والتي ستوفر قاعدة بيانات محيّنة للتونسيين أصحاب شهادة الدكتوراه والتي يمكن التسجيل بها ابتداء من يوم 25 أكتوبر 2024 (صورة عدد (1): بلاغ). (هذا البلاغ صدر بعد مقابلة مجموعة من ممثلي "حراك دكاترة تونس المقصيين عن العمل" لأحد مستشاري رئيس الجمهورية بقصر الرئاسة بقرطاج). هذا القرار، على أهميته، لم يحدث أثراً ملموساً، فلا مخرجات تذكر له بعد مرور أكثر من سنة على صدوره ومباشرة حاملي شهادة الدكتوراه للتّسجيل بالمنصة. فلا توجد إلى حدّ الآن قاعدة بيانات رسمية حول عدد الدكاترة وتطوّر أوضاعهم المهنية عبر الزمن. وهي مسألة على غاية من الأهمية، لأنّ غياب البيانات الرسمية ودراسات التتبع (LONGITUDINAL STUDIES) لمسارات الدكاترة بعد التخرج يجعل فهم المسارات المهنية محدوداً، والإشكال يكون أعمق حين تغيب البيانات الرسمية المتعلقة بعدد الدكاترة العاملين بصيغ هشة، وتطوّر هذه الوضعيات عبر الزمن. هذا المعطى مهم جداً لأن جزءاً كبيراً من الإشكال المتّصل بالإدماج الوظيفي لخريجي الدكتوراه في تونس هو "التشغيل غير المطابق لمستوى الشهادة"، وهو لا يظهر في الإحصائيات الرسمية لأنه يُحتسب "تشغيلاً كاملاً".

لماذا تأخّرت وزارة التعليم العالي، عن رقمنة خدماتها وبيانات منظورها من الطلبة والباحثين؟ وللإشارة، فإنّ طلبة الدكتوراه، في السنة الأولى خلال التّسجيل الإداري والبيداغوجي، يُطلّب منهم ملئ بيانات تتعلّق بمسارهم التعليمي والمهني. بمعنى، أنّه يمكن بكلّ سهولة تجميع البيانات المتوفرة بمختلف مدارس الدكتوراه وتكوين قاعدة بيانات موحّدة. فهل نحن إذًا، بصدد مواجهة مع ثقافة الجذب إلى الوراثة ومقاومة التغيّر والتشبّث بالأسلوب التقليديّ على أنّه الأكثر جدوى و/أو أُرْحية؟

لا بدّ من الإشارة، إلى أنّ رقمنة الخدمات الإدارية في مجال البحث العلمي، تُتيح إمكانية التنسيق بين مختلف المؤسسات الجامعية وتبادل المعلومات بصفة حينية. وهذا من شأنه أن يطوّر من مستوى فاعلية وجودة البحوث العلمية المقدّمة. لأنّ توفر المعلومة، مثلاً، بخصوص عناوين ومحتوى البحوث والدراسات والرسائل المنجزة في مختلف هياكل البحث العلمي، يُجنبنا الوقوع في التكرار حدّ التّماهي غير المُجدي. وفي المقابل، تُسمح عملية رقمنة الخدمات وتبادل البيانات في مجال البحث العلمي، بمُراكمة المعارف وسهولة الاطلاع عليها وبالتالي تيسير بناء معارف جديدة انطلاقاً من النّتائج التي تمّ التوصل إليها. وفي هذا التّمثليّ ضمان للاستمرارية والمُراكمة ثمّ التكامل والتجديد العلميّ.

صورة عدد (1): بلاغ



المصدر: الصفحة الرسمية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتونس

النقطة الثانية في باب النهوض بالبحث والتجديد: حسب التقرير المتعلق بإصلاح المنظومة الجامعية، من أهم نقاط الضعف التي تمّ رصدها، من طرف وزارة التعليم العالي، سنة 2015: "عدم وجود رؤية واضحة مما أدى إلى اعتماد سياسة ارتجالية لا تستجيب إلا لأهداف آنية، اعتماد طرق حوكمة غير ناجعة لا تستجيب للمعايير الحالية مما حدّ بصفة واضحة من فاعلية منظومة البحث والتجديد وحال دون تطويرها." (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، 2015، صفحة 26)

في المقابل، وبعد أن قاربت الفترة الزمنية المحددة لتنفيذ الإصلاحات اللازمة، على الانتهاء، تأتينا الصورة المئوية عاكسة واقع الفشل في مستوى تجاوز عدم نجاعة الطرق المعتمدة مسبقاً في مستوى حوكمة الشأن الجامعي. وتتعلق الصورة بملفات المترشحين لمناظرة انتداب أساتذة مساعدين للتعليم العالي سنة 2024. وتُعكس بوضوح عجز وزارة التعليم العالي ومختلف المؤسسات الجامعية تحت إشرافها على تحقيق الفاعلية والتجديد على مستوى رقمنة الخدمات والتصرف في الملفات الإدارية. بالرغم من أن الحديث عن رقمنة الخدمات الإدارية يعود إلى تاريخ سابق لتاريخ صدور تقرير مشروع الإصلاح، أي قبل سنة 2015.

صورة عدد (2): "هذه ملفات المترشحين في الجامعات التونسية في عصر العولمة.... إعادة الهيكلة لمنظومة التصرف صلب الوزارات أصبحت ضرورة قصوى..."



المصدر: صفحة «حراك دكاترة تونس المقصيين عن العمل» بتاريخ 15 نوفمبر 2024

النقطة الثالثة في باب النهوض بالبحث والتجديد: من بين نقاط الضعف التي تم تشخيصها، والواردة بمشروع الإصلاح سنة 2015، "عدم وجود آليات تحفيز لطلبة الدكتوراه لاستكمال أبحاثهم في أفضل الظروف". وقد تم اقتراح الاشتغال على تلافي هذا النقص من خلال "هيكلة البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومعاوضة التمويل ودعم البنية التحتية..." (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، 2015 ، صفحة 27)

نُشير في هذا الصدد أنّ انخراط الطالب بأحد هياكل البحث (وحدة بحث، مخبر بحث) من شروط التّرسيم في مرحلة الدكتوراه، ولكنّه يبقى من باب " الرّفاهة العلميّة " أو الشكليّات التي لا يتوقّر استيفائها للجميع، على الأقلّ بالنسبة لمجال العلوم الإنسانية والاجتماعية. حتّى أنّ العديد من طلبة الدكتوراه، لا يتسوّى لهم الانخراط بهياكل البحث العلمي التابعة لوزارة التعليم العالي طوال فترة تكوينهم الدّكتورالي. بل أبعد من هذا، نجد العديد من الأساتذة الجامعيين المُشرفين على أطاريح الدّكتوراه لا ينتمون لوحدة أو مخبر بحث تحت إشراف مدارس الدكتوراه. والحال على ما هو عليه، كيف لنا الحديث عن بحوث ودراسات علميّة ذات جودة وعن توقّر ظروف محفّزة على إنجازها.

أمّا عن التّحفيز وآليّاته، إن وُجدت، فإنّ العِلْم بوجودها يُكون من باب الصّدفة أو إن كان للباحث المُبتدئ علاقات جيّدة بمن يمتلكون المعلومة داخل الحقل الأكاديمي. كمثال على ذلك، يُفترض أنّ مدارس الدكتوراه توقّر مبلغ محدّد يتمّ صرفه لفائدة طلبة الدكتوراه لمساعدتهم على استكمال أبحاثهم والتّخفيف من المصاريف اللّازمة لذلك، تقديم الدعم المالي للمشاركة في الملتقيات العلميّة الوطنيّة والدوليّة، ... ولكنك لن تجد أثرًا لهذه المعطيات الهامّة لا على موقع مدرسة الدكتوراه ولا في شكل نشرّيّات إرشاديّة توزّع على الطلبة الجُدّد، ...

ما تعلقّ بالبنية التحتيّة، يكفي أن ننظر إلى حال المكتبات الجامعيّة والضعف المسجّل على مستوى محتوياتها، وعدم توفير خدمة استعارة الكُتب، إلى جانب عدم استجابتها لمتطلّبات البنايات العصرية مثل تجهيزها بمكيّف مركزي بالرّغم من التغيّرات المناخيّة والارتفاع الحراري خلال السنوات الأخيرة ... يضاف الى ذلك، عدم توفير فضاءات عمل مهيكلّة: مثلاً، تخصيص مكاتب أو فضاءات مشتركة لطلبة الدكتوراه داخل المؤسسات الجامعية. تجهيز الفضاءات بأنترنت، طباعة، قاعات مطالعة، برمجيات بحثية (SPSS، NVivo، EndNote...). تمكين الطلبة من ولوج المخابر بصفة منتظمة وواضحة تنظيميًّا.

5-المراهنة على الموارد البشرية في مجال التعليم والبحث العلمي

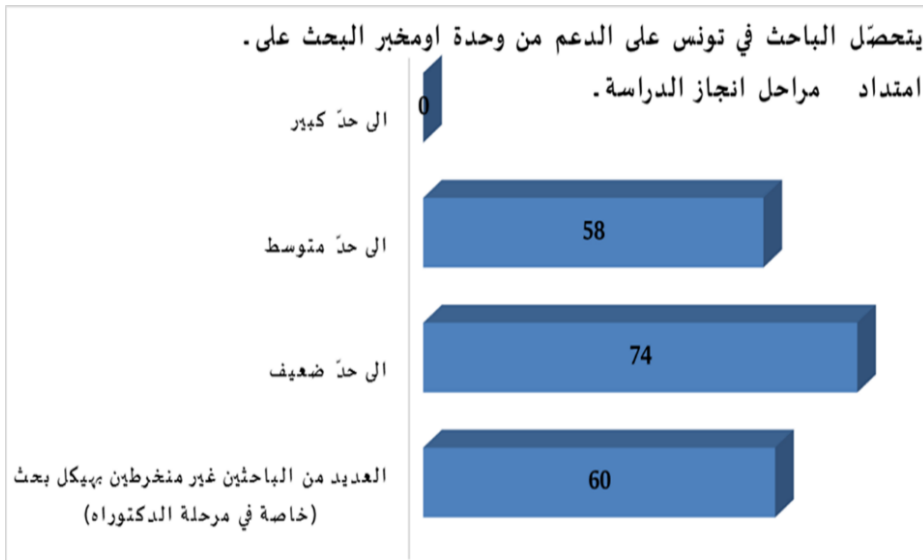
إنّ نموّ المجتمعات وتقدّمها يبدأ ويستمرّ بالاعتماد على الموارد البشريّة والكوادر والكفاءات التي يتم تكوينها لتكون الرّأس مال والمورد الأساسي للمجتمع خاصة بالنسبة لتونس في ظل افتقارها لثروات طبيعيّة ضخمة، الأمر الذي يجعل من الاستثمار في تنمية المورد البشري أحد الركائز الأساسيّة لاستقرار المجتمع واستدامة رخائه. ويقتضي ذلك، أولاً وقبل كل شيء، الاشتغال على "زيادة قدرات الأفراد التعليميّة والتعلّميّة والتدريبيّة، لتزداد الإنتاجية، (...)، ولضمان استمرارية التنمية." (معجب ، 2016 ، صفحة 99)

واقع البحث العلمي في تونس ورهاناته (2015-2025). دكتوراه العلوم الإنسانية والاجتماعية أنموذجا.

ومن هذا المنطلق، فإنّ التعليم العالي والبحث العلمي هو الاستراتيجية الأنجع لتحقيق الغايات التنموية والأهداف التي ترسمها الدولة من خلال سياساتها العامة المتّصلة بمختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. إنّ المراهنة على الموارد البشرية والاستثمار في تطوير رأس المال الفكري ودعم البحث العلمي والباحثين، هو أحد الخيارات الاستراتيجية ضمن مسارات تطوير قدرات الأفراد وتدعيم كفاءاتهم التنافسية، في إطار سياقات محلية ودولية اتّسمت بالتحوّل المعلوماتي والتقني السريع وتبعاته المؤثرة على شروط الاندماج الاجتماعي والاقتصادي.

بيّنت نتائج الدراسة نفي جميع المبحوثين لفرضية توفير الدعم بدرجة كبيرة للباحث في تونس على امتداد مراحل إنجازه للبحث من طرف وحدة أو مركز البحث في حين أكّد (74) مبحوثا ضعف مستوى الدعم المقدم بل أنّ امكانية الدعم تبقى مفقودة تماما بسبب عدم انتماء الباحث لهيكل بحث بحسب (60) افادة مقابل تأكيد (58) مبحوثا توفر التمويل اللازم لإنجاز البحث ولكن بمعدّل متوسط.

رسم عدد (3): حصول الباحث على الدعم على امتداد مراحل إنجاز الدراسة



المصدر: الدراسة الميدانية.

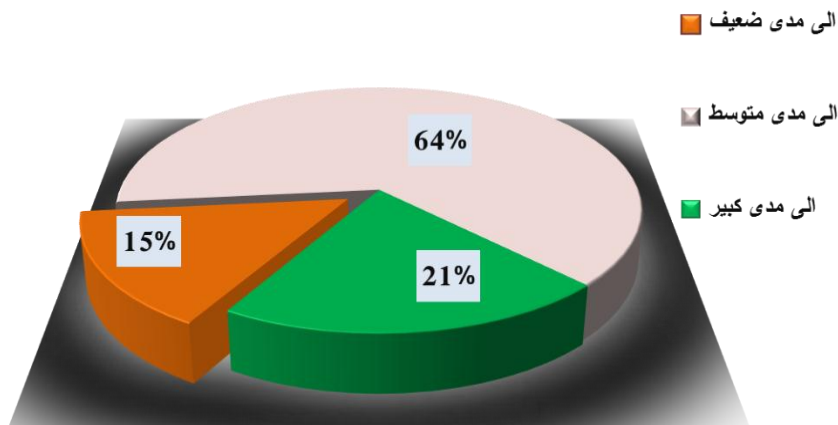
إنّ النقص المسجّل على مستوى تمويل البحوث العلمية وانخراط الباحثين ضمن هياكل البحث العلمي، يتعارض مع مبدأ الالتزام بتأمين تكافؤ الفرص أمام الجميع، كما أنّ له تأثيرات

سلبية على المسار الأكاديمي للباحث ومؤهلاته. وهي مسألة تتنافى مع فحوى العملية التعليمية برمتها، والتي يفترض أن يتم بمقتضاها "إعداد فئات وكوادر مختلفة من ذوي التخصصات المتباينة إعدادا اجتماعيا وثقافيا وسياسيا واقتصاديا، وإكساب الأفراد المعرفة والمهارات، لتتبع فيهم القدرات والاستعدادات والقيم، وتنمي البناء، أو التكوين الكلي للشخصية الإنسانية الأكثر فاعلية وتوافقا وإنتاجية في مجتمعنا، (...)، وذلك بهدف المشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية." (سيد ، 2004 ، صفحة 30)

ونستنتج من خلال البيانات الميدانية أنّ الباحث في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية يمتلك قدرات عالية لإنجاز البحوث/ الدراسات في حدود (21%)، وتبقى مؤهلاته متوسطة بنسبة (64%) من مجموع إفادات عينة الدراسة.

ولعلّ ذلك يُفسّر، إلى حدّ ما، واقع منظومة التعليم العالي، التي تواجه تحديات تتصل بتدني نوعية مخرجاتها وعدم مواءمتها لاحتياجات سوق العمل وخطط التنمية، خاصة تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية. حيث تعاني مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في تونس، على غرار نظيراتها بأغلب الدول العربية، "من ضعف نُظمها وعدم تطوير برامجها التعليمية لمواكبة التحديات ومنها تحديات العولمة المنافسة العالمية التي فرضت شروطا جديدة ومنها إبراز منتج أو خريج يستطيع المنافسة في السوق العالمي." (العبيدي، 2011، صفحة 127)

رسم عدد (4): يمتلك الباحث في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، القدرات الكافية لإنجاز البحوث العلمية



المصدر: الدراسة الميدانية.

6-العمل الميداني: مكوّن أساسي للبحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية

يمثّل الدعم اللوجستي لطلبة الدكتوراه أحد العناصر الحاسمة في جودة التكوين البحثي واستمراريته. فرغم التركيز المؤسسي على التأطير العلمي، يُغفل في كثير من الأحيان البعد اللوجستي والمادي والتنظيمي الذي يحدّد فعليًا قدرة طالب الدكتوراه على الإنجاز في الآجال المعقولة، وعلى إنتاج معرفة ذات جودة. ولا يقتصر الدعم اللوجستي على المنح المالية، بل يشمل: فضاءات العمل (مكاتب، مخابر، قاعات بحث)، التجهيزات (حاسوب، أنترنت، طباعة، برمجيات)، النفاذ إلى الموارد العلمية (قواعد بيانات، مكتبات رقمية)، الدعم الإداري والتنظيمي، الإحاطة البيداغوجية، الدعم الميداني خلال البحث (تنقل، إقامة، تراخيص)، ...

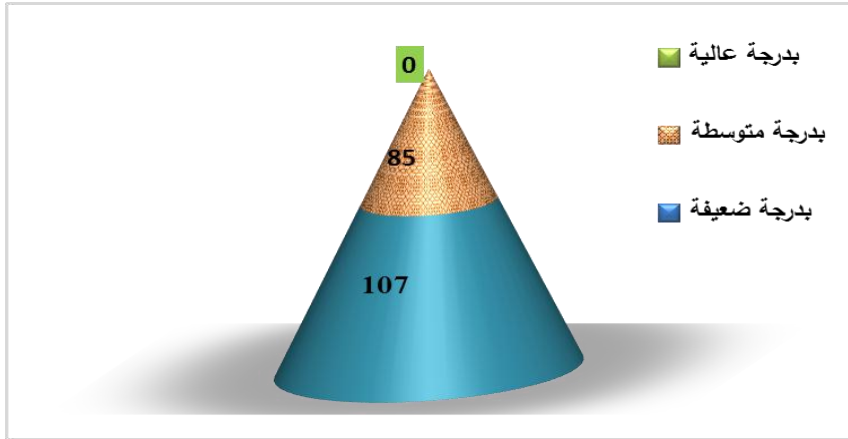
وتعتبر البحوث الميدانية وسيلة متكاملة لأيّ شكل من أشكال الدراسة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، فهي أداة منهجية قادرة على توفير بيانات دقيقة لمختلف الأبعاد العلائقية والمؤسسية، الذاتية منها والموضوعية، الثقافية والاجتماعية والسياسية في صلة بكلّ مكونات المجتمع المدروس.

لكن، على الرغم من الأهمية المحورية للعمل الميداني في جميع مجالات العلوم الانسانية والاجتماعية، إلّا أنّ التمويلات المرصودة لدعمه تبقى محدودة جدًا. كما أنّ الوعي بدور البحوث الميدانية وبضرورة تيسير إنجازها كمدخل أساسي للبحوث العلمية عالية الجودة يبقى وعيًا مبتورًا. حيث تغيب، أو تكاد، ثقافة التشجيع على الإنتاج المعرفي. كما تنعّدم، أو تكاد، جاهزية توفير المعلومات والمراجع، وخاصة، تيسير الاطلاع على المعطيات والوثائق الرسمية أو المتوقّرة حكرا في المؤسسات الحكومية.

يُضاف الى هذا، العُزوف الملحوظ بين جموع المثقفين والجامعيين... عن التفاعل الإيجابي مع الباحثين -المُبتدئين منهم بصفة مخصوصة- أثناء إنجازهم للعمل الميداني، من ذلك تجاهل إمكانية المساهمة في ملئ الاستبانات والتهرب من إجراء المقابلات...، ففي هذا الصّدد، وعلى سبيل المثال، قمنا بتميرير استمارة إلكترونية في إطار إنجاز دراسة ميدانية عن طريق إدارة الموارد البشرية بإحدى الكليات العريقة في تونس وذلك بعد أخذ موافقة كتابيّة من طرف عميد الكلية والتواصل المباشر في الغرض مع أغلب رؤساء الأقسام (جغرافيا، تاريخ، فرنسية...)، واللّذين قاموا بدورهم بتميرير رابط الاستمارة الى الأساتذة المباشرين بالمؤسسة الجامعية، بصفة متعاقد أو عرضي أو قار، ولم نتحصّل إلّا على سبع إجابات جاء بعضها منقوصًا من الإجابة عن الأسئلة

المفتوحة، إضافة إلى الإجابة بلغة مغايرة للغة المعتَمَدة في الاستمارة دون موجبٍ عمليٍّ لذلك _
تمَّ اعْتِمَادُ اللغة العربية وهي اللغة الأم لجميع مُفْرَدَاتِ الدِّراسة_

وفي هذا السياق، لا بدّ من الإشارة الى أحد التحدّيات المحوريّة المرتبطة بشديد الارتباط
بمسألة التمويل وأثرها على نتائج البحث. ونعني بذلك تحديدا التمويلات التي تخصّصها الدولة
لمدارس الدكتوراه ولوحدات ومراكز البحث، وعجز الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية على
تجاوز إشكالية عدم تكافؤ الفرص أمام الدعم المادي والإداري لتحصيل المراجع والوثائق
والبيانات الميدانية. حيث تؤكّد نتائج الدراسة نفي جميع المبحوثين الفرضية القائلة بأنّ من
السهل الحصول على عناصر البحث (صفر إجابة درجة عالية) بل ذهب (107) من مفردات
العينة الى التأكيد على خلاف ذلك، أي أنّه ليس من السهل تحصيل المراجع والوثائق والبيانات ...
مقابل إقرار (85) منهم بأنّ هذه المسألة تبقى نسبيّة.
رسم عدد (5): هل ترى أنّ من السهل الحصول على عناصر الدراسة: مراجع، وثائق، بيانات
رسمية، ...



المصدر: الدراسة الميدانية.

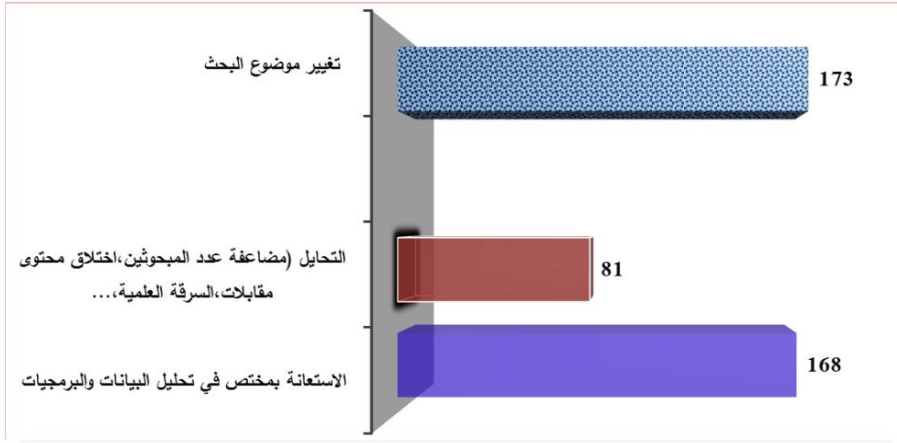
التعليم العالي "هو إمّا بحث أو تهيئة للبحث وتمرين عليه. هو ذا ما يميّز التعليم الجامعي
عمّا قبله من مراحل تعليمية." (شيّا، 2007، صفحة 180) لذلك، يتوجّب على الباحثين خلال
مرحلة إعداد أطروحة الدكتوراه و/أو بعدها، " تطوير المهارات اللازمة لاكتشاف ما يحتاجون
معرفته، وأين يمكن العثور عليه، وكيفية التحقق من نوعيّة المعلومات، وكيفية تجميع الموارد
اللازمة لحلّ المشاكل." (أصبح، 2019 ، صفحة 293)

من أهمّ الاستنتاجات التي توصّلنا إليها، أنّ عدم التفريغ للبحث يدفع الباحث إلى الاستعانة بأشخاص آخرين للقيام بالبحث الميداني-المقابلات وتمير الاستمارة. هذا السلوك المنافي لأخلاقيات البحث، يؤثّر سلباً على علاقة الباحث بالظاهرة المدروسة ومستوى استيعابه لمختلف جوانبها، وبالتالي عدم القدرة على إثراء معمار المقابلات واستمارات البحث وموائمتها مع المنطلقات النظرية للدراسة. إضافة إلى تضيق فرص اكتشاف جوانب مخفية لموضوع الدراسة والتي يمكن الانتباه إليها من خلال معاينة ملامح وحركات وتعبيرات المبحوث. أيضاً عدم قيام الباحث بالمقابلات بشكل شخصي يحول دون خلق مساحة من التواصل والثقة بين الباحث والمبحوث والتي تسمح بالحصول على بيانات أكثر دقة كما تفتح على عناصر قابلة للتطوير أو الحذف.

علاوة على ذلك، فإنّ اللجوء إلى الاستعانة بمختصّ في تحليل البيانات والبرمجيات، تُتيح للباحث -خاصّة في مرحلة الدكتوراه- إمكانية ربح عامل الزمن من حيث السرعة في الإنجاز، ولكنها تضيق عليه فرصة اكتساب آليات التمرّس على البحث العلميّ وتحديدًا التعامل مع التكنولوجيا الرقمية وما تُتيح من فرص جديدة للتعلم وحذق "جرّفة" معالجة البيانات والمعلومات، و"دمج الصوت والصورة والكلمة والحرف والرسم واللون والحركة في ملف واحد." (أصبع، 2019 ، صفحة 286) هذا إلى جانب تفويت إمكانية اكتساب و/أو تطوير مهارات استخدام الأساليب الإحصائية التي تتيح للباحث، تحديدًا في مجالات العلوم الانسانية والاجتماعية، التوصل إلى نتائج علمية أكثر دقة وقابلية للتعميم وتحقيق الإفادة.

بالرغم من أنّ الباحث تُفترض فيه القدرة على التحمّل والصبر والمهارة في التعامل مع المتغيرات التي قد تطرأ على مسار إنجاز البحث العلميّ فتحوّر من جدول إنجاز الزماني والمادي، إلّا أنّنا نلاحظ محدودية التحليّ بمثل هذه الخصائص والمهارات لدى مجتمّع الدّراسة. حيث بيّنت التّناجّ الميدانية، أنّ الباحث في حال استحالة أو صعوبة الوصول الى البيانات المطلوبة، يلجئ إلى تغيير موضوع البحث وذلك وفق (173) من إفادات المبحوثين كما يمكن في هذه الحالة أن يلجئ الباحث إلى الاستعانة بمختصّ في تحليل البيانات والبرمجيات، بحسب تأكيد عينة البحث بمعدل تكرار (168) مرّة، وفي المقابل تبقى إمكانية اللجوء الى التّحليل (مضاعفة عدد المبحوثين، اختلاق محتوى مقابلات، السرقة العلمية، ...) واردة بمعدل تكرار إجابات بلغ (81) مرّة.

رسم عدد (6): يلجئ الباحث عند استحالة أو صعوبة الوصول إلى البيانات الميدانية إلى:



المصدر: الدراسة الميدانية.

7- الرقمنة ورهان الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي

يُعرّف التحول الرقمي في التعليم، على أنه "تغيير رقمي شامل لمدخلات وعمليات وخدمات المؤسسات التعليمية ناتج عن استثمار التقنيات الرقمية في التعليم بشكل إبداعي ومرن بهدف تطوير الوضع الحالي الشامل للمؤسسات التعليمية بما يضمن تحقيق جودة نواتج التعلم المستهدفة" (منة هلال و مروه، 2022، صفحة 531)

نشهد اليوم، انتقالاً رقمياً رهيباً في تسارعه، يُصاحبه نموّ ضخم في إنتاج وتبادل البيانات والمعلومات. وهذا الكم الهائل والمتنامي بشكل متواصل، لا يمكن تحليله بالاعتماد على تقنيات عادية أو بسيطة، خصوصاً في مجالات البحث العلمي الاجتماعي والإنساني. لذلك، "لا بد للعالم العربي، حيث النقاش في أمر الإنسانيات الرقمية شبه غائب تقريباً، من أن يُعير اهتماماً لرهان الرقمنة، باعتباره مدخلاً لتجديد الإنسانيات وسبباً من سبب بقائها في زمن الثورة المعلوماتية والطفرة الرقمية غير المسبوقة." (العكايشي، 2019، صفحة 247)

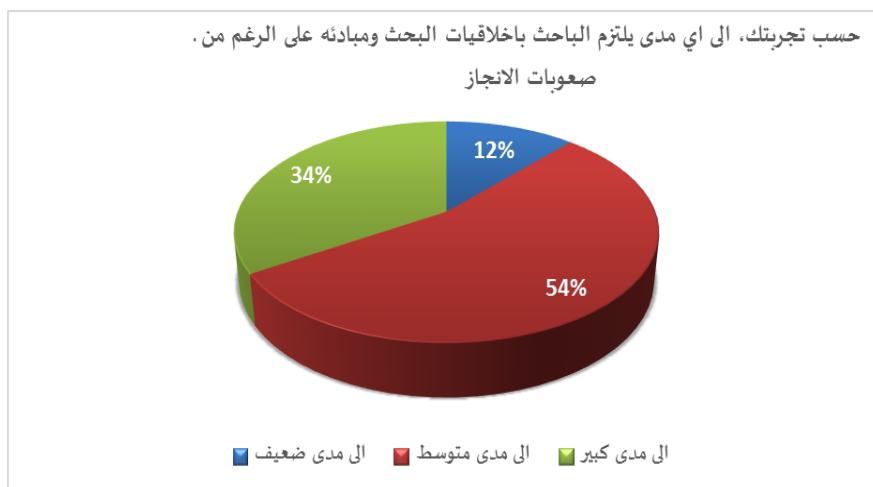
إذاً، الإنسانيات الرقمية لا تتعلق بالفهم التقليدي للإنسانيات فحسب، وإنما تدعونا إلى إحداث مجالات بحثية يتم من خلالها إعادة رسم الخارطة التقليدية للممارسات البحثية. ويتم ذلك، من خلال الفرص التي تُتيحها عملية التقاطع بين "الرقمي" وبين "الإنسانيات". فالإنسانيات الرقمية، "تعبّر عن تجديد وتحديث لعاداتنا البحثية القديمة في جميع مجالات العلوم الإنسانية وتعتبر موضوعاً متشعباً تتنوع فيه المجالات والاتجاهات مثل الأرشفة الرقمية،

ورسم خرائط البيانات التفاعلية، والتحليل الحسابي للنصوص، ونموذج القطع الأثرية بتقنية الأبعاد الثلاثية، والفنون الرقمية، ورسم الخرائط الصوتية..." (العاكشي، 2019، الصفحات 245-246)

علاوة على ما تقدّم، ثمة جانب أخلاقيّ مهمّ مرتبط بضعف أو انعدام تمويل البحوث الميدانية، وأيضا محدوديّة كفاءة الباحث في الاستعانة والاستفادة من الإمكانيّات التكنولوجيّة واستثمارها في تحصيل ومعالجة البيانات. اذ يلجئ الباحث في هذه الحالة إلى تزيف المعطيات الميدانية، من خلال مضاعفة عدد المبحوثين، وتلفيق محتوى المقابلات، ... حتّى يتسوّى له إتمام الدّراسة حسب الخطّة الزمنيّة المحدّدة، خاصّة في مرحلة الدكتوراه، وهذا حسب تصريحات مفردات عيّنة دراستنا. وهذا طبعا يعود في جزء منه إلى الصعوبات المالية والاشكاليات الإدارية، ولكن أيضا ضعف التمكن المهني وانعدام التشبّع بأخلاقيات البحث الميداني، وهو ما ينعكس على مسار الدراسة من حيث الدقّة والنزاهة في جمع البيانات ثم كيفية تحليلها ومعالجتها، وخاصة الدقّة والطرافة في تشخيص الظاهرة الاجتماعية المدروسة، وتكون نتيجة ذلك بالضرورة تدنّي مخرجات البحث وعدم إمكانية تعميم نتائجه والاستفادة منها مجتمعيّا.

وتفيد المعطيات الميدانية بأن الباحث يلتزم الى مدى كبير بأخلاقيات البحث ومبادئه على الرغم من صعوبات الإنجاز وذلك بنسبة (54%) من إفادات عيّنة الدراسة، في حين يبقى هذا الالتزام متوسط المدى بنسبة (34%) وضعيف المدى بنسبة (12%).

رسم عدد (7): مدى التزام الباحث بأخلاقيّات البحث



المصدر: الدراسة الميدانية.

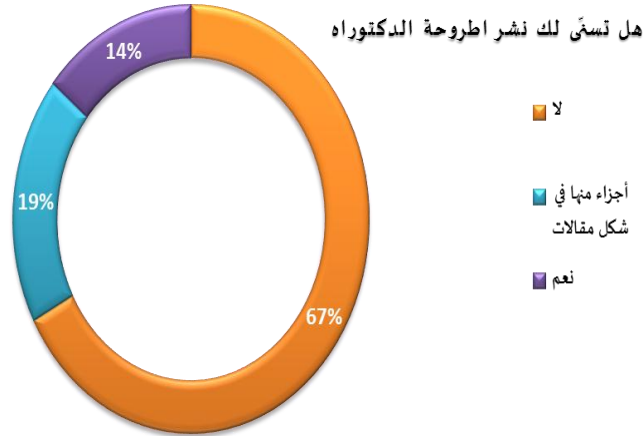
إنّ الحديث عن مخرجات التعليم العالي وضمنانات جودتها، يقتضي بالضرورة التركيز على المتعلّم والاشتغال على تطوير مكتسباته الاجتماعية والثقافية والمعرفية طيلة مساره الدراسي. كما أنّ "الدور المنتظر من البحوث العلمية في الإنسانيات في ظل التحولات المتسارعة (...)"، هو ترميم البناء الفكري والاجتماعي والثقافي". (العكايشي، 2019، صفحة 240)

في هذا المنحى، تُعتبر العلاقة التي تُبنى بين الباحث، في شتى مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية، والبحث المُزْمَع إنجازَه، من أوكد العناصر وأكثرها أهمية ضمن سيرورة إنجاز الدراسة العلمية. بل نكاد نُجزم بوجود ارتباط حتمي بين جودة البحث العلمي والقيمة المُضافة لمُخرجاته، وبين قدرة الباحث على بناء علاقة متينة بموضوع بحثه من حيث الدقة والوضوح في الطرح والالتزام بالموضوعية وبالمنهج العلمي وأخلاقياته. هذه العلاقة، كغيرها من العلاقات، تعترض تشكّلها العديد من العراقيل والصعوبات التي تحدّد مآلها.

فالباحث يتولّى القيادة والتنظيم وتنسيق وسائل العمل، وموائمتها مع الموارد المتاحة وتكييفها بالقدر الذي يضمن دقة الإنجاز وطرافة البحث، وقابلية تحويله إلى منجز للنشر والتعميم والاستفادة المجتمعية من نتائجه. حيث تتمثل قيمة وفاعلية مُخرجات البحث العلمي، "في الاستجابة المثلى لحاجات المجتمع الحقيقية وفي توظيف قدرات كل فرد في تحقيق النماء الاقتصادي والاجتماعي، حتى لا يكون خريجو المؤسسات الجامعية عبئاً على الفئات المنتجة في المجتمع". (العبيدي، 2011، صفحة 92)

وفي هذا السياق توجّهنا بالسؤال الى مجموع الباحثين من عينة الدراسة، في مختلف مجالات العلوم الانسانية والاجتماعية، حول مآل البحوث العلمية التي تمّ إنجازها في إطار الاعداد للحصول على شهادة الدكتوراه، وكانت الإجابة؛ أنّ (67%) منهم لم يتمكّنوا من نشر رسالة الدكتوراه مقابل (19%) من مفردات البحث تسوّى لهم نشر أجزاء منها في شكل مقالات، في حين لم تتجاوز نسبة المبحوثين الذين أمكن لهم نشر أطاريحهم (14%).

رسم عدد (7): هل تَسَيّ للباحث نشر أطروحة الدكتوراه؟



المصدر: الدراسة الميدانية.

8-خاتمة:

يُعتبر هذُر الكفاءات، وتحديدًا منهم حاملي شهادة الدكتوراه، من بين أخطر الظواهر التي تحدّ من نجاعة نظام التعليم العالي والبحث العلمي، كما تعيق مَسارات الارتقاء الاجتماعي والاقتصادي للفرد والمجموعة والمجتمع. حيث يتمّ هذُر الموارد البشرية التي تمّ، نظريًا على الأقلّ، الاشتغال على تكوينها والاستثمار في إعدادها وتهيئتها لتكون الأساس الذي تُبنى بموجبه استراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمؤسّساتية. وربما يعود هذا الهدر إلى عدم المراهنة على مشاريع الدكتوراه وعدم اعتبارها مُنجزًا جماعيًا، مجتمعياً يستمدّ مشروعية الاستثمار وتوفير الدعم اللازم لإنجازه، من الاحتياجات الحقيقية للمجتمع، الآنية منها والمستقبلية.

يُمكن أن نَخْلص إلى استنتاج أساسي مفاده أنّ تفعيل الدعم اللوجستي لفائدة طلبة الدكتوراه لا يُعدّ إجراءً تقنيًا ثانويًا، بل شرطًا بنيويًا لضمان عدالة التكوين ونجاعة البحث العلمي. فدون بيئة لوجستية ملائمة، تتحول الدكتوراه إلى مسار هشّ، طويل، وغير منتج. وهذا ما يحيلنا على الفجوة العميقة بين البحث العلمي ومقوماته ومقتضياته، وبين مخرجات التكوين الجامعي وأهمّها حاملي شهادة الدكتوراه. وبالتالي يمكن الحديث اليوم في تونس عن أزمة حقيقية تدني في قطاع التعليم العالي، تُدَلّل على ذلك مستويات الهدر المتصاعدة للكفاءات نتيجة تدني

مستويات الاستثمار الحقيقي في البحث العلمي والعجز عن تحقيق الموازنة بين متطلبات سوق العمل وبين المسار المعرفي المناسب لذلك.

هذه المسائل تضع الباحث في مجال العلوم الانسانية والاجتماعية في مواجهة كم هائل من التحديات المنهجية والمعرفية والأخلاقية، فالباحث مطالب هنا بالتجمل بقدر عال من الصبر والمسؤولية العلمية، بالصدق والأمانة والنزاهة كصفات أخلاقية تحول دون وقوعه في خروقات قاتلة لمبادئ البحوث العلمية، وهو مطالب أيضا بالتسلح بقدر واسع من المعرفة والموضوعية ومن المهارات اللغوية والتقنية التي تتيح له إمكانية الاطلاع على مصادر أصلية وتفتح له منافذ وبدائل لإنجاز البحث. ولا بدّ للباحث، علاوة على ما تقدّم، من مؤهلات تسمح له بالتحليل والنقد والنقل المحايد للواقع المدروس بدقة يستند في ذلك على الحجاج المنطقي وتنسيق العمل البحثي وملائمته مع البيانات الميدانية المتحصّل عليها، وان قلّت مصادرها.

نحن اليوم، بحاجة ماسّة للاهتمام بالعلوم الاجتماعية والإنسانية وتشجيع الباحثين ودعم المراكز البحثية كي تقوم بإنجاز الدراسات والبحوث ذات القدرة على التأثير وعلى حل المشاكل المطروحة والمتوقّعة. فمن الواضح، أنّ المناهج والآليات البحثية القديمة في دراسة فروع الإنسانية لابدّ أن تتغيّر وتواكب مقتضيات البحثية المنهجية لما سيجي بالإنسانيات الرقمية. هذه الأخيرة، أصبحت تحتلّ موقعاً متزايد الأهمية، باعتبارها تُضفي فعالية وعمقاً على الدّراسات المنجزة في مختلف تخصّصات العلوم الانسانية والاجتماعية.

قائمة المراجع:

أولا المراجع باللغة العربية

1. معجب ب. (2016). التنمية المستدامة وتطبيقاتها التربوية. عمان-الأردن: كنوز المعرفة.
2. منة هلا، أ. &، مروه، أ. (2022). تعزيز الكفاءات الرقمية لدى معلمي مرحلة التعليم الثانوي العام بمحافظة دميّاط في ضوء التحول الرقمي للتعليم: تصور مقترح. *المجلة التربوية لكلية التربية بسوهاج*. pp. 521-628.
3. أصبع، ص. خ. (2019). *التحول إلى مجتمع المعلومات الخصائص والتحديات والتأثيرات دراسات في تكنولوجيا المعلومات والإعلام الجديد*. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
4. العبيدي، ج. س. (2011). ضمان جودة مخرجات التعليم العالي في إطار حاجات المجتمع. في: *المؤتمرات بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي*. وقائع المؤتمر الثاني عشر للوزراء

واقع البحث العلمي في تونس ورهاناته (2015-2025). دكتوراه العلوم الإنسانية والاجتماعية أنموذجا.

- المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي. pp. 80-134، بيروت: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، إدارة التربية، تونس.
5. العكايشي، م. (2019). الإنسانيات: الواقع... ورهانات الذات... في زمن الثورة! في: *أَيّ دور للعلوم الإنسانية في الترقّي بالمجتمع؟ أعمال ندوة علميّة دوليّة أيام 25 و26 و27 أفريل 2019* (pp. 233-255). صفاقس. CONTACT :
6. حيدر، ع. ا. (2015). *إعادة هيكلة التعليم العالي من تعليم عال إلى تعلّم عال*. الجمهورية اليمنية: صنعاء.
7. سيد، ج. (2004). *التعليم والتنمية: رؤية نظرية ودراسة واقعية*. عمان: دار الوراق للنشر والتوزيع.
8. شيا، م. (2007). *مناهج التفكير وقواعد البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية*. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
9. علي، ا.، بيار، ج. &، نورما غمراوي. (2011). *تطوير خطط وبرامج التعليم العالي وتحديثها لمواكبة حاجات المجتمع في: المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي. وقائع المؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي في الوطن العربي*. (pp. 15-37). 2009 . تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
10. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (2015). *مشروع إصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي 2015-2025*. تونس.

ثانيا المراجع باللغة الاجنبية

1. (2013, Décembre). *Enseignement supérieur et nouvelle gouvernance au Maghreb*, *Intrstices*, n° 3 (Numéro spécial).
2. Zghal, R. (2016). « Qualité en question, diplômés en chômage : L'enseignement supérieur pourra-t-il faire sa révolution ? ». Dans Z. Riadh, *Enseignement supérieur en Tunisie, quelle université pour quel développement ?* Tunis: sud éditions.